تعزيز دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في ضوء بعض التجارب الدولية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في المنطقة الوسطى)

أ. عمران شعبان الهادي هرون
محاضر مساعد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة نالوت ليبيا
0911554336
haronomran2@gmail.com

أ. عبد الباسط سالم عمر
محاضر مساعد – بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بئر معتوق ليبيا
0926499973
as9498733@gmail.com

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بيان دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في ضوء بعض التجارب الدولية، ولتحقيق هدفت الدراسة ثم اعداد استمارات استبيان وتوزيعها على عدد من موظفي المصارف الإسلامية العاملين في ليبيا إذ بلغت عددها (80) استبانة وقد استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS20) حيث تم اختبار البيانات بمقياس الوسط الحسابي واختبار (T) واعتماداً على نتائج التحليل فقد توصلت الدراسة إلى: ضرورة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من أجل دعم وتطوير الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل مما يساهم في انخفاض معدل البطالة وزيادة معدل النمو، وتطوير الإنتاج المحلي وتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة مصادر الدخل القومي.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التجارب الدولية.

Abstract:

This study aimed to identify and explain the role of Islamic banks in financing small and medium enterprises in Libya in light of some international experiences, and to achieve the goal of the the study, then prepare questionnaires and distribute them to a number of employees of Islamic banks working in Libya, as their number reached (80) questionnaires, and the method was used. Descriptive and analytical, and the study data were analyzed using the statistical program (SPSS20), where the data were tested using the arithmetic mean scale and the (T) test, and based on the results of the analysis, the study concluded: The necessity of financing small and medium enterprises in Libya in order to support and develop the workforce and provide job opportunities, which It contributes to lowering the unemployment rate, increasing the growth rate, developing local production, achieving economic diversification, and increasing sources of national income.

Keywords: Islamic banks, small and medium enterprises, international experiences.

أولا الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لتنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال مساهمتها في توظيف العمالة، وتوفير فرص التدريب، ورفع القدرات والمهارات لشريحة ضخمة من المجتمع، وتحسين مستوى الإنتاج، والمساهمة في إجمالي القيمة المضافة وتوفير السلع والخدمات، والعمل على زيادة مستويات الدخول، كما تعتبر وسيلة فعالة في توجيه المدخرات الصغيرة للاستثمار، وتساهم في دفع عجلة الاقتصاد القومي وخلق ميزة تنافسية كما تعتبر المشروعات حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا بأنواعها ومجالاتها، وتحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك الي

مردودها الاقتصادي الايجابي على الاقتصاد الوطني.

ويعد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر المصارف الاسلامية مصدر تمويلي رئيسي يساعد في النهوض مؤشرات الاقتصاد الكلي سواء في الدول النامية او المتقدمة وهذا يتطلب مؤسسات مالية قادرة على تمويل هذه المشروعات وفقاً للشريعة الإسلامية، ولأن تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذو بعد تنموي هادف، وقضية اقتصادية مهمة على مستوى الدول المتقدمة والنامية في معظم بلدان العالم، وهذا من خلال التطبيق الناجح لمعايير الصيرفة الإسلامية في تنفيذ هذه المشروعات بالشكل المطلوب.

ونظراَ لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في بناء المجتمعات والمساهمة في التغلب على الكثير من المشاكل والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن بسبب التداعيات والأحداث الراهنة، جاءت فكرة هذا البحث لتسليط الضوء على مفاهيم المصارف الإسلامية، والتي نرى أنها ستسهم في تعزيز قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

مشكلة الدراسة:

باعتبار أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، وهذا يتطلب العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي بالبحث عن دعائم وروافد أخرى لمعالجة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا على النفط، وبتبني تدعيم سياسة التنويع الاقتصادي باعتبارها أحد أهم سياسات إدارة الاقتصاد الحديث لا يمكن تجاهل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم متطلبات النماء والبناء والتنمية، لما تلعبه هذه المشروعات من دورا هاما في رفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام وتنويع مصادره ومصدرا لتوليد الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الإنتاجية

من خلال استغلال الموارد المحلية الأولية.

وإن من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي كيفية الحصول على التمويل اللازم الذي يحتاجه المشروع، وايضا المصادر المتاحة التي يمكن من خلالها الحصول على التمويل وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على التساؤلات الرئيسية التالي:

ما دور المصارف الإسلامية في تعزيز وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا؟

ما المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل الصغيرة والمتوسطة في ليبيا؟

فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة واسئلتها تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية البديلة (HO1)

لا يوجد دور للمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية البديلة (HO2)

يوجد دور للمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية البديلة (HO3).

لا توجد معوقات تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأحد أهم عناصر واستراتيجيات التطوير الاقتصادي والاجتماعي للدول في الوقت الراهن وهو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

والذي أثبتت التجارب الدولية على نجاحه ومدى مساهمته الفعالة في عملية التنمية، ولأجل تفعيل مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والإنتاج لابد من توافر التمويل اللازم لها وأهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع ومن هنا تبرز اهمية الدراسة للوقوف على دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يمكن إظهار أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

-التمويل المصرفي في تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها في مختلف دول العالم تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للشباب، وزيادة الدخل الفردي، وخفض معدلات البطالة والفقر.

-تمويل المصارف الإسلامية، أصبحت لها أهمية كبيرة ومتزايدة باعتبارها حل وبديل مناسب لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية أتبتث نجاحها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1- بيان المفاهيم النظرية والتطبيقية للمصارف الإسلامية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- استعراض أهم المعوقات التمويلية التي تواجه المصارف الإسلامية.

3- ابراز دور المصارف الإسلامية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

4- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للشريعة الإسلامية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مختلف المفاهيم والمعطيات وتحليلها وربطها بأسبابها وتم الاعتماد على المصادر الرسمية التي تهمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم البحوث المتخصصة، وكذلك الكتب والمراجع العلمية الأكاديمية التي تناولت الموضوع بالاعتماد على المراجع والدوريات العربية والاجنبية، والدراسات ذات الصلة بالموضوع من أجل الوصول الى نتائج الدراسة. والمنهج المسح العيني من خلال إجراء دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في المنطقة الوسطى زليتن ومصراتة حيث تمثلت في المصرف الإسلامي الأندلس واليقين بزليتن والإسلامي والواحة والنوران واليقين بمصراتة وذلك باستخدام برنامج الإحصاء (Spss20).

متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1) متغيرات البحث

المتغير المستقل	المتغير التابع
المصارف الإسلامية	المشروعات الصغيرة والمتوسطة

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: هي الحدود الإدارية لمصرف الإسلامي زليتن ومصارف النورين مصراتة.

الحدود الزمانية: إعداد هذه الدراسة في العام2024.

الحدود العلمية: يبحث دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في ضوء بعض التجارب الدولية.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وفيما يلي عرض وتحليل لهذه الدراسات.

دراسة (حكيم، 2003) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرة: دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العقود التي تجريها المصارف الإسلامية والتي تناسب مع المشروعات الصغيرة وتوضيح الفرق بين الصيغ الإسلامية الصيغ الربوية وبيان مدى أهمية التمويل وفق هذه العقود.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن لجوء المشروعات الصغيرة إلى سد احتياجاتها التمويلية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية أفضل من لجوئها إلى التمويل بالصيغ الربوية التي تقدمها المصارف التجارية، وذلك لما يتوفر في الصيغ الإسلامية من الاستقرار والمرونة وتحقيق الأرباح للمشروعات الصغيرة.

دراسة(حسين، رشدي، 2006) بعنوان: نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة، السلم والاستصناع، يعتبر مشكل التمويل من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع، ولعل جوهر هذا المشكل يتمثل في ضيق بدائل التمويل، التي تكاد تنحصر في القروض المصرفية، وما ينجر عن من صعوبات في التعامل مع البنوك، وهذا الوضع لا ينطبق على الجزائر فحسب، بل يكاد يشمل كافة البلدان النامية، ولذلك كان لابد من البحث عن بدائل تمويلية أخرى، وضمن هذا الإطار تندرج هذه الورقة البحثية، حيث سنحاول فيها إبراز أهمية التمويل غير القرضي(أي خارج إطار القروض) بالنسبة لهذه المؤسسات،

وسنركز في ذلك على ثلاث آليات هي: المضاربة، السلم والاستصناع، محاولين إبراز مجالات وكيفية تطبيق هذه الأساليب، مسترشدين في ذلك ببعض التجارب العملية من واقع المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية.

دراسة(صاري، دغرير، 2006)بعنوان: واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة، تأتي أهمية لمحاولة توضيح مفهوم التمويل الإسلامي للأنشطة الاستثمارية خاصة الصغيرة منها و المتوسطة من وجهة نظر إسلامية، وبيان أهم المعايير والضوابط التي توجه سلوك المستثمر المسلم، والتي تؤكد حقيقتاً أن الإسلام لا يفضل الاستثمار مقابل التخلي عن القيم والمبادئ، وذلك حتى تتحقق مقاصد الشرع الحكيم من عملية التمويل للاستثمار، من تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة، وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، وهو مالا يتوافر في المذاهب الاقتصادية الوضعية، التي قامت على أساس الفصل بين عالم القيم والمبادئ وعالم التمويل و الاستثمار. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: إن استنباط القيم والمعايير الإسلامية لدراسة تمويل المشاريع الاستثمارات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وصياغتها في البرامج التخطيطية الاستثمارية يبرز فاعلية المدرسة الاقتصادية الإسلامية، في حل مشاكل البشرية. كما كان من بين التوصيات، يعتبر وضع نموذج إسلامي لدراسة الجدوى الاقتصادية لتمويل للمشروعات الاستثمارية المهنية الصغيرة والمتوسطة من بين الأدلة التي تُبرز شمولية الإسلام وأنه نظام شامل لكل نواحي الحياة، وبيان خطأ من يعتقد جهلاً أن الإسلام نظام عبادات فقط.

دراسة (شقاف، المغربي، 2012) بعنوان: أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

حيث قسمت مصادر التمويل إلي قسمين هما: التمويل الرسمي، وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالمصادر وشركات التأمين وأسواق رأس المال، التمويل الغير الرسمي، وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي للدولة، كالإقراض من الأصدقاء والمبيعات و جمعيات الادخار، ويساعد هذا النوع من التمويل في تمويل المشروعات الصغيرة نظراً لانخفاض قيمة التمويل فيه، وتوصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج كان من أهمها مؤسسات التمويل الإسلامي تقدم العديد من الأساليب والأدوات التمويلية المشروعة التي تلاءم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (غميقة، 2015) بعنوان: المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل في تقديم السيولة اللازمة لهذه المشروعات. كما هدفت إلى التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المجتمع الموجود به، وتتمثل محاور الدراسة في وجود مؤسسات تمويلية متخصصة في تفعيل دور هذه المشروعات في الدفع بعجلة الاقتصاد، وكذلك وجود علاقة بين المؤسسة التمويلية المتخصصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث مشاركتها في الإدارة والأرباح لفترة زمنية معينة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج ومن اهمها: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نقص الموارد المادية، وكذلك تعاني من صعوبات الحصول على الموارد الاولية وارتفاع تكلفتها.

دراسة (عبد العزيز، أبوشعالة، 2021) بعنوان: أثر تمويل المصارف الإسلامية في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في

الاقتصاد الليبي، وبيان خصائصها أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما هدفت إلى التعرف على أهمية إثبات أثر دور المصارف الإسلامية الإيجابي، في تجنب نتائج الأزمة المالية العالمية، وأهمية التمويل لتنفيذ مختلف النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي. وتوصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج ومن أهمها: بينت الدراسات أهمية التمويل المصارف الإسلامي في نجاح المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا، كما في الدول الأخرى. كما أن هناك علاقة ارتباط طردية بين التمويل المصارف الإسلامية ونجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة الاقتصادية عالية الجودة.

دراسة (عبد الهادي، مسعود، 2022) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تفعيل هذا الدور وذلك من خلال التعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات. كما هدفت إلى التعرف على ابراز دور المصارف الإسلامية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للشريعة الإسلامية. وتوصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: افتقار التمويل الإسلامي لألية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، الي جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد الية عمل هذا القطاع.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة اتضح أن هناك اهتماماً كبيراً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها عن طريق المصارف الإسلامية في المجتمعات

العربية الأجنبية، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت حجز الزوايا للتنمية الاقتصادية والحاجة إليها أصبح ضرورة ملحة، كما أهتمت اغلب هذه الدراسات بطريقة التمويل لهذه المشروعات وضمان نجاحها.

كما تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة المهمة التي تركز على تعزيز دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في ضوء بعض التجارب الدولية، حيث تناولت الدراسة المصارف الإسلامية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الاستعانة ببعض من التجارب الدولية وعمل دراسة ميدانية تحليلية وهذا لم يكن موجود في أغلب الدراسات السابقة بهذا الشكل، وسوف تغطى هذه الدراسة المصارف الإسلامية الليبية وهي المصرف الإسلامي في مدينة زليتن ومصارف النورين بمدينة مصراتة.

كما اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في كيفية تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إجراءات الدراسة:

تمثلت إجراءات الدراسة الحالية فيما يلي:

قام الباحثان بالاطلاع على الأدبيات السابقة التي تناولت المصارف الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، من أجل إعداد الإطار النظري للدراسة حيث اشتملت على ثلاث مباحث هما:

المبحث الأول: المصارف الإسلامية: (المفهوم–الأهداف–المقومات–المعوقات)

المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المفهوم–الأهمية–واقعها)

المبحث الثالث: المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في ضوء بعض التجارب.

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

يتضمن الإطار النظري للدراسة الحالية تناول ثلاث مباحث هما:

المبحث الأول: المصارف الإسلامية (المفهوم-الأهداف-المقومات-المعوقات).

اولا: مفهوم المصارف الاسلامية:

تعددت وتباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين في مجال المصارف الإسلامية في وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي، لذا سوف يتم استعراض بعض هذه التعريفات.

تعرف المصارف الإسلامية "بأنها مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا خارجيا (Ar-Rifa ' i ,2004).

عرف المصرف الاسلامي او (بيت التمويل الاسلامي): " على انه كل مؤسسة تباشر الاعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفائدة الربوية لكونه تعاملا محرما شرعا"(غريب، 1978، ص40)، وعرفت على أنها منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنمية وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام (Al-Baqa'iy, 2014).

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مصرفيك مالية تعمل حسب قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها التي حثنا عليها ديننا الحنيف.

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية:

لتحقيق رسالة المصارف الإسلامية فإن هنالك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة وهي (Ariyqaat, 2012)

1- جدب الودائع وتنميتها: ترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وافراده وتعد الودائع مصدر رئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي.

2- استثمار الأموال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصرف الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين.

3- تحقيق الأرباح: وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين يضاف إلى زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لاسهم المساهمين.

4- تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين وقدرته على جدب العديد منهم وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية نجاحا للمصارف الإسلامية وهدفا رئيسيا إدارتها.

5- توفير تمويل للمستثمرين: يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق.

6- توفير الأمان المودعين: من أهم عوامل نجاح المصارف مدى الثقة فيها ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من

ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول الثابتة.

ثالثا: مقومات نجاح المصارف الإسلامية

تعاظم أهمية دور المصارف الإسلامية في التنمية مرهون بعدد من الأمور، التي لابد أن تتوافر لكي تحافظ على وزنها المميز في عملية التنمية، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1- القيادات الرشيدة الرائدة والمسلحة بفنون المهنة بأعلى المستويات، والمدركة لعظمة القضية التي تتصدى لها ناظرة إلى السماء ورب السماء في كل تصرف من تصرفاتها، واعية للمسؤولية الملقاة على عاتقها ومؤمنة إن الحساب أمام الله وحده وأن الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا وأحصاها وأنهم محاسبون أمام من يعلم طائفة الأعين وما تخفي الصدور، وأنهم يقفون تحت راية الإسلام التي ترفعها المصارف الإسلامية. فلا بد أن يكونوا على مستوى ما يعنيه ويستهدفه هذا الدين العظيم.

2- عاملون بشكل لا تدخل الوساطة أو المحسوبية أو المجاملة في توليهم العمل، ويتم اختيارهم على وفق المعيار الإسلامي القويم، الذي يشترط القوة والأمانة والعلم والتمكن والنزاهة والإخلاص، وأن يعمل على وفق الرسالة التي يحملها والقضية التي خلقه الله سبحانه وتعالى من أجلها.

3- التزام المصارف الإسلامية التزاما كاملا بمقاصد الشريعة الإسلامية التي قام نظامه عليها، في القول والأسلوب والتنفيذ، وفي الشكل والمضمون. فينبغي عليه الالتزام في تكوين رأس المال وفي نظم العمل وفي معاملة العملاء والعاملين وفي طرق تعبئة الموارد وأساليب التوظيف وغير ذلك.

4- الوعي الاستراتيجي لدى القيادات بالدور المهم للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في المجتمع.

5- الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة وأفاق المصرف الإسلامي لدى كل العاملين في المصرف، من الإدارة العليا إلى أقل مستوى تنفيذي.

6- التقييم المستمر للأداء والنتاجات، والمراجعة المستمرة للخطط التي جرى تنفيذها، بما يكفل تصويب نقاط الخلل وتصحيحها.

7- انتشار فروع المصارف الإسلامية على أوسع نطاق جغرافي ممكن في منطقة عمل المصرف، حتى تتاح

فرصة تقديم الخدمة المصرفية لكل أفراد المجتمع، وتعبئة طاقاتهم، حيث أن الانتشار الواسع يتيح للمصارف أن تدخل في النسيج الشامل للمجتمع، مما يهيئ المناخ المناسب لتحقيق التنمية.

8- توسيع نطاق مشاركة الأفراد في رسم سياسة المصرف واتخاذ القرارات من دون أن يرتبط ذلك بعدد الأسهم التي يمتلكها الفرد (الزبون) بمعنى أعضاء المودعين نوعا من الرقابة على أعمال المصرف الإسلامي.

رابعاً: عقبات تفعيل دور التمويل الإسلامي:

شهد قطاع التمويل الإسلامي معدلات نمو هائلة في السنوات الأخيرة، ويتمتع بإمكانيات كبيرة ليصبح بديلاً رئيسياً للاستثمارات التقليدية، فهو ينمو بمعدل 12%في السنة، ويقدر بحوالي3.1 تريليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من ذلك فأنه يمكن القول بأن التمويل الإسلامي يشكل مجرد نقطة في بحر القطاع المالي على مستوى العالم، وإمكانياته واعدة، ويحتاج الناس الي فهم ان قطاع

التمويل الإسلامي هو وسيلة لمزاولة الأعمال بما يتوافق مع احكام الشريعة. فهو بديل أخلاقي للاستثمار يتمتع بالنزاهة والمسؤولية الاجتماعية، إضافة الي انه وسيلة تساهم في تنويع محافظ المستثمرين. وهناك معوقات عدة أمام نمو التمويل الإسلامي وهي كما يلي (السراج، 2012، ص ص 16-17).

1- التمويل الإسلامي بحاجة لتعزيز أسس الشفافية، وإرساء بنى تحتية مناسبة، حيث أن هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية، إن السوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج الي التغير لتحقيق النمو المستدام، كما أن هذه المسألة بحاجة الي الوقوف عندها وحل مبتكر ولا تتوفر أي مجموعة من المعايير المطبقة عالمياً.

2- الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي.

3- افتقار التمويل الإسلامي إلى ألية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، الي جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد الية عمل هذا القطاع، التي من شأنها إخراج هذه الصناعة من مازقها. 4-عدم وجود أي قانون واضح او تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الإسلامية التي يتم طرحها.

والتمويل المصغر او التمويلات المالية البسيطة مهمة جداً نظراً للحاجة التي يبديها بعض التجار والأشخاص المحتاجين للسيولة في تسيير أعمالهم، وهو أمراً جيداً في ظل التشريع الإسلامي الذي يقسم الربح والخسارة ويجب على هذه التشريعات أن تضم أفضل الممارسات وخطوات تفصيلية للمنتجات التي يتم استخدامها من قبل المشرعين الي جانب ذلك على الشرعيين أن يمتلكوا مجلس شريعة مركزي أو راعي مستقل.

المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة(المفهوم-الأهمية-واقعها)

أولا: ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد اتفاق حول المقصود بالمشروع الصغير أو المشروع المتوسط، وهنا تعريفات ومفاهيم متعددة تعتمد على معايير مختلفة في التعريف وبصفة عامة ومن

الناحية العلمية نجد أن هنا درجة من الخلط بين المشـــروع الصـــغير والمشـــروع المتوسط ولا توجد حدود فاصلة بينهما، ولكن

بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الحدود توجد بسـهولة نسـبيا من جانب وبين المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة من جانب وبين المشروعات الكبيرة من جانب اخر. (مرتجي، 2004، ص2).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

عرف قرار رقم (472) لسـنة 2009 الصـادر عن اللجنة الشـعبية العامة(سـابقا) المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

– المشـرعات متناهية الصـغر: هي المشـروعات التي لا تزيد قيمة القرض الواحد فيها على 000. 10د.ل.

– المشروعات الصغرى: هي المشروعات التي لا تتجاوز قمة القرض الواحد فيها 000. 1000د.ل، ولا يزيد عدد العاملين فيها على 25 فردا

– المشروعات المتوسطة: هي المشروعات التي تزيد قيمة القرض الواحد فيها على 000. 1000د.ل ولا تتجاوز قيمة 000. 5000د.ل أو يتجاوز عدد العاملين فيها 25 فردا. (هارون، معتوق،2021، ص8).

تعريف وزارة الصـــناعة الليبية: والدي يختلف عن التعريف الســـابق، وتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:(وزارة الصناعة، 2013)

المشـروعات الصـناعية الصـغرى (متناهية الصـغر) هي المشـروعات التي لا تزيد قيمة

الأصول الثابتة فيها (الآلات والمعدات) على 000. 250د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 10 أفراد.

– المشـروعات الصـناعية الصـغرى: هي المشـروعات التي لا تزيد قيمة الأصـول

الثابتة فيها (الآلات والمعدات) على 000. 1000 د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 50 فردا

– المشروعات الصناعية المتوسطة: هي المشروعات التي لا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (الآلات والمعدات) على 000. 5000د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 80 فردا

ثانيا: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في كافة الدول المتقدمة منها والنامية خاصة في توفير فرص العمل، واستغلال المواد الخام المحلية ودعم الاقتصاد الوطني وتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي عرض لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (أنبية، 2015، ص71، والبرغثي، 2014، ص24).

1. المساهمة في خلق فرص العمل والتخفيض من حدة البطالة التي تعاني منها الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا، إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبيرة.

2. تنمية المواهب والابداعات والابتكارات وإتاحة المجال والفرصة أمام المواهب الشابة وتشجعها، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في طرح المنتجات والتكنولوجيا الجديدة بتكلفة أقل وبفاعلية تضاهي المشروعات الكبيرة.

3. الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الغير حكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستتوجه إلى الاستهلاك الفردي الغير منتج.

4. الاعتماد على الموارد المحلية والتقليل من الاستيراد وبذلك تساهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال.

5. تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وزيادة التكامل الإقليمي، حيث أن سهولة إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق الإقليمية للدولة وحتى النائية منها، قد يحقق التنمية المكانية وكذلك يحد من حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وإعادة التوزيع السكاني.

6. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبيرة حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة بإنتاج الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج وذلك باعتبارها نواة للمشروعات والصناعات الكبيرة.

ثالثا: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

تعتبر التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006، وكانت تبعيته أنداك للجنة الشعبية للقوى العاملة(سابقا)، وفي عام 2007 تم تأسيس إدارة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكانت تتبع في تلك الوقت مجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاَ أصبحت في العام 2010 برنامجا وطنياَ يتبع للجنة الشعبية للاقتصاد (سابقا) والى الوقت الحاضر لوزارة الاقتصاد. (الشويرف، البيباص،2017، ص312).

وتعتبر تجربة حاضنات الأعمال دراسة مقارنة مع تجارب الدول الأخرى سواء العربية أو الأجنبية، وهذا جاء من وراء

استراتيجية جديدة لتحسين وتطوير هيكلها الاقتصادي، والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية، من خلال تطوير وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، ودعم هذا التوجه كونها الحل المنطقي والفعال الذي يمكن الاعتماد عليه لتشغيل الإعداد المتزايدة من الخريجين الشباب الليبيين الذين يتطلبون فرصاَ للعمل بها. (مجلة

القوى العاملة،2005، ص28).

المبحث الثالث: المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في ضوء بعض التجارب.

تجارب بعض الدول في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للشريعة الإسلامية كما يلي:

1- التجربة المصرية: تعتبر مصر من الدول الرائدة في مجال الصريفة الإسلامية، فقد كانت أول تجربة لتأسيس المصارف الإسلامية سنة 1963، ممثلة في تجربة بنوك الادخار المحلية التي تولى تأسيسها الدكتور: " أحمد النجار "رائد المصارف الإسلامية، في منطقة ميت

غمر بمحافظة الدقهلية، وفي سنة 1971م، تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي كأول مصرف تنص قانون انشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً او عطاء، وهو مصرف دو طابع اجتماعي، بعد ذلك قام بنك مصر سنة 1980م، بإنشاء او فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية تحت اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"، وبعد النجاح الذي حققه الفرع سارع البنك لتحويل العديد من فروعه للمعاملات الإسلامية حتى وصلت إلى29 فرع سنة 2004م، تم إنشاء ادارة مستقلة للإشراف على فروع المعاملات الإسلامية تخضع لإشراف لجنة الفتوى بالأزهر، وعضو عن مجمع البحوث الإسلامية، تلاها فصل أموال تلك الفروع عن أموال المصرف، وقد واكبت العديد من المصارف المصرية، هذه الخطوة حتى بلغ عدد الفروع الإسلامية 58 فرعاً تابعة إلى 12مصرفاً في سنة 2004م.(كريم،2015،ص57).

2- التجربة الجزائرية: بدأت التجربة الجزائرية حديثاً عند إنشاء أو مصرف إسلامي سنة 1991م، تحت اسم "بنك البركة الجزائري" شراكةً ما بين بنك الفلاحة والتنمية

الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية، كأول مصرف إسلامي يعمل وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وقد احتكر هذا المصرف السوق المصرفية الإسلامية وخدماتها بالجزائر الي سنة 2007 ،تأريخ تأسيس مصرف السلام الجزائري كثاني مصرف إسلامي بالبلاد، وقد بلغت حصة المصرفين مجتمعة سنة 2009، من الاصول 1.5 %فقط، اما عن الحصة التمويلية أيضاً لم تتعدى 2 %فقط من السوق التمويلية للمصارف بالجزائر (رقية2011،ص340)

3- التجربة السودانية: في السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشاريع، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، وقام بنك فيصل الإسلامي السوداني بتقديم امتيازات للصناعات الصغيرة، منها تخصيص فرع لتمويلها بأقساط مريحة وضمانات ميسرة، مع قبول الضمانات الشخصية، وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية المحاسبية مجانا، وعقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع، وتوزع نمط التمويل به بين 88% للتمويل بالمرابحة و 12 % للتمويل بالمشاركة.(الصوصى،2010، ص33).

4- التجربة السعودية: لقد نفذت السعودية العديد من البرامج لتشجيع إقامة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة منها ما يلي:

– بنك التسليف السعودي: يعطي البنك قروضًا بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين الفنيين لممارسة مهنهم.

– برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يكفل المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها 20 مليون ريال للحصول على قروض.

– برامج حكومية أخرى لدعم المنشآت الصغيرة ومنها برامج المؤسسة العامة

للتدريب التقني والمهني، التي تنفذها إدارة المنشآت الصغيرة بالمؤسسة، وتمويل المؤسسة للمشاريع الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأس ما لا يتجاوز 200 ألف ريال

ويتم التمويل بعد إجراء دراسات جدوى للمشاريع وإلحاق أصحابها في دورات تدريبية في مجال عملهم وفي مجال الاستثمار، بالإضافة إلى أن هناك العديد من القنوات الخيرية الخاصة لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعطاء القروض، وتحدد فيها قيمة القرض وفترة السداد. (الصوصى،2010، ص36).

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة:

1. أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الأولية لتحقيق أهداف الدراسة، وتم توزيعها على المصارف الاسلامية محل الدراسة، بحيث تمكننا بالتعرف على وجهة نظر المصارف الاسلامية عن بعض المتغيرات اثناء تعاملهم مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مصارف المنطقة الوسطى، حيث استهدفت هذه الدراسة عينة عشوائية بين موظفي المصارف، وكان عددها (80) استبانة تم توزيعها على المحاسبين والمدراء الماليين ومدراء الحسابات والمدققين الداخليين.

أولاً: صدق أداة الدراسة الاستبانة

لغرض قياس ثبات وصدق أداة الدراسة وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)Statistical Package For Social Sciences وذلك عن طريق استخراج معامل الاتساق الداخلي (ألفا– كرونباخ) Cronbach Alpha:

اختبار ألفا كرونباخ (α) للصدق والثبات:

ألفا كرونباخ: يعد ألفا كرونباخ من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة، وهو اختبار يبين مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة (محمود المهدي البياتي: تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، 2005 ص: 49، دار الحامد، عمان).

وتكون قيمة معامل ألفا كرونباخ ما بين (0 , 1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة فعندما تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة، أما إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ واحد صحيح فهذا يدل على أن هناك ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا (α) هي 0.5 وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل، فإن هذه الأسئلة تكون مرتبطة ببعضها كما بالجدول رقم (2)

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ (الثبات)	معامل الصدق= الجدر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ*100
دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغير والمتوسطة	8	0.949	%97.4
المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	15	0.934	%96.6

يتضح من الجدول السابق رقم (2) إن معامل الثبات لمحور **دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغير والمتوسطة** 0.949 وهي أكبر من 0.8 وهي قيمة تعتبر ممتازة وهذا يدل ان هناك ترابط بين عبارات المحور، ومعامل الثبات لمحور **المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات**

الصـــغيرة والمتوســـطة 0.934 وهي أكبر من 0.8 تعتبر هذه القيم الجيدة للثبات وهي تدل على ارتباط بين العبارات.

أما صـــدق لمحور **دور المصـــارف الإســـلامية في تمويل المشـــروعات الصـــغير والمتوسطة**97.4% وهي نسبة عالية للصدق، وكذلك صدق محور **المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** 96.6% وهي نسبة عالية للصدق.

وبذلك يكون قد تم التأكد من صـــدق وثبات مقياس الدراســـة مما يجعلها على ثقة بصـــحة المقياس صـــلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على فرضـــيات أو تســـاؤلات الدراسة.

الأساليب والمعالجات الإحصائية:

استخدما برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) ، في تحليل البيانات واستخراج النتائج بعد ان تم تفريغ بيانات الاســتبيان المتحصــل عليها من عينة الدارســة، واســتخدم الأدوات الإحصائية التالية:

1. استخدام معامل الصدق الجدر التربيعي لألفا كرونباخ لمعرفة صدق الاداة
2. اختبار معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات الاداة
3. المتوسط الحسابي الانحراف المعياري
4. اختبار t (One Sample T-test)

أولا: المعلومات الأولية

تحليل المعلومات الأولية:

1. **المصرف:** في الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) تبين لتوزيع مفردات مجتمع العينة حسب المصرف:

الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكرار المصرف

المصرف	العدد	النسبة
مصرف الاندلس زليتن	8	%10.0
مصرف اليقين زليتن	11	%13.8
مصرف الواحة مصراته	12	%15.0
مصرف النوران مصراته	15	%18.8
مصرف الاسلامي زليتن	21	%26.3
مصرف اليقين مصراته	13	%16.3
المجموع	80	%100

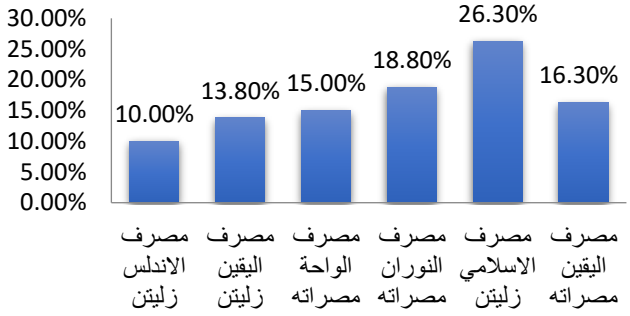

الشكل رقم (1) يبين توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المصرف

يتبين من الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة لمصرف الإسلامي زليتن بلغت نسبتهم26.3%، ونسبة مصرف نوران مصراته 18.816.3%، أما مصرف اليقين مصراته فبلغت نسبته 16.3%، ويليه مصرف الواحة مصراته بلغت نسبته 13.8%، أما مصرف الأندلس زليتن فكانت نسبته 10%.

2. الجنس: في الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) تبين لتوزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الجنس.

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكرار الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	67	%83.8
انثى	13	%16.3
المجموع	100	%100

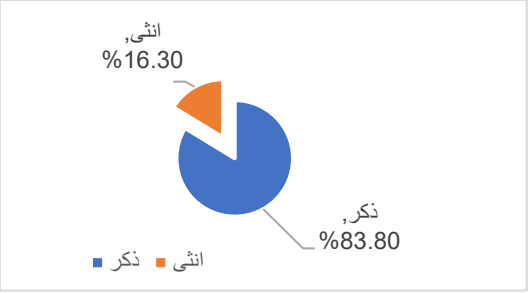

الشكل رقم (2) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب الجنس

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة الذكور بلغت نسبتهم83.8%، ونسبة الإناث فبلغت 16.3%.

3. **العمر: في** الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) تبين لتوزيع المجيبين حسب العمر.

الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسب لعمر المجيبين

فئات السنوات	العدد	النسبة
أقل من 25	18	%22.5
من 25-34	45	%56.3
من 35-44	10	%12.5
أكثر من 45	7	%8.8
المجموع	**100**	**%100**

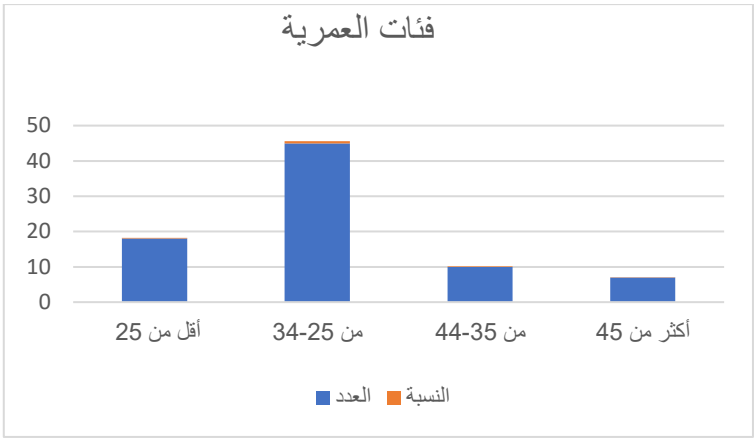

الشكل رقم (4) يوضح نسب لمفردات عينة الدراسة لعمر المجيبين

يتضح من الجدول السابق رقم (5) والشكل رقم (4) أن أعلى نسبة من المجيبين الذين فئة أعمارهم من 25 إلى 34 سنة فقد بلغت نسبتهم 56.3% ويليها مباشرة الذين فئة أعمارهم أقل من 25 فقد بلغت نسبتهم 22.5% وبعدها الذين فئة أعمارهم من 35–44 حيث بلغت نسبتهم 12.5%، وكانت أقل نسبة الذين فئة اعمارهم أكثر من 45 فقد بلغت 8.8%.

4. **المؤهل العلمي:** في الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) تبين لتوزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكرار للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
معهد عالي	12	%15
بكالوريوس	54	%67.5
ماجستير	10	%12.5
دكتوراه	4	%5
المجموع	80	**%100**

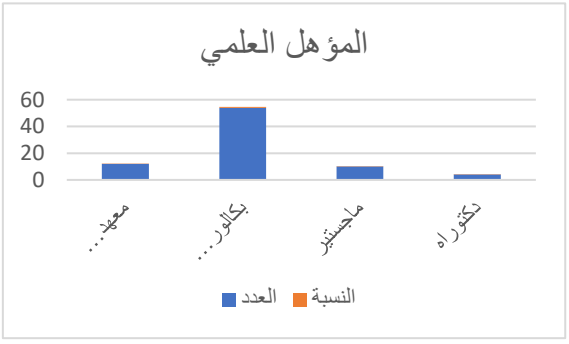

الشكل رقم (5) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة للمؤهل العلمي بكالوريوس بلغت نسبتهم67.5%، ويليه المؤهل العلمي للمعهد العالي ونسبتهم 15% ويليه ماجستير ونسبتهم بلغت 12.5%، أقل نسبة للمؤهل العلمي للدكتوراه حيث بلغت 5%.

5. **الخبرة: في** الجدول رقم (7) والشكل رقم (6) تبين لتوزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الخبرة

الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكرار الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 10 سنوات	66	%82.5
من 10 إلى 19 سنة	10	%12.5
30 سنة فأكثر	4	%5
المجموع	**80**	**%100**

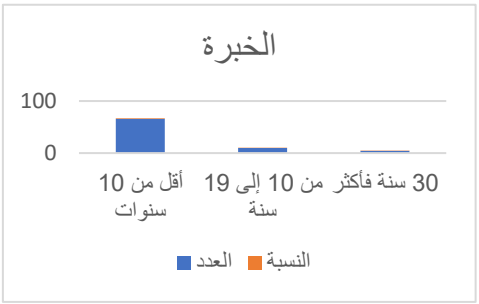

الشكل رقم (6) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب الخبرة

يتبين من الجدول رقم (7) والشكل رقم (6) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة خبرتهم أقل من 10 سنوات حيث بلغت نسبتهم82.5%، ويليها الذين خبرتهم من 10 إلى 19 سنة **ونسبتهم** 12.5% وأقل نسبة الذين خبرتهم من 30 سنة فأكثر فبلغت نسبتهم 5%.

6. **المسمى الوظيفي: في** الجدول رقم (8) والشكل رقم (7) تبين لتوزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (8) يبين التوزيع التكرار للمسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
محاسب	51	%63.7
مدير مالي	15	%18.8
مدقق داخلي	9	%11.3
مدير حسابات	5	%6.3
المجموع	**80**	**%100**

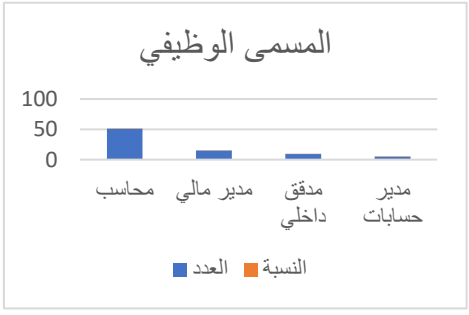

الشكل رقم (7) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المسمى الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (7) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة لوظيفة المحاسب حيث بلغت نسبتهم63.7%، ويليها لوظيفة مدير مالي ونسبتهم 18.8% وبعدها للوظيفة مدقق داخلي حيث بلغت نسبتهم 11.3% أقل نسبة لوظيفة مدير حسابات فبلغت نسبتهم 6.3%.

تحليل بيانات محاور الدراسة:

بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة تم استخدام الطريقة الرقمية في ترميز البيانات الخاصة ترميز الإجابات المتعلقة المقياس ليكرث الثلاثي كما بالجدول (9):

الجدول رقم (9) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بعبارات المقياس

الإجابة	نعم	احياناً	لا
الدرجة	3	2	1

- يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لتحديد أوزان العبارات حسب قيم المتوسط المرجح المتحصل عليها نتيجة لتحليل الإجابات كما في الجدول رقم (9) وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي طول خلايا المقياس الثلاثي الحدود الدنيا والعليا المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى (3-2=1)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية أي (3/2 = 0.67) بعد ذلك يتم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وبداية المقياس وهي الواحد الصحيح)وذلك لتحديد الحد الأقل لهذه الخلية ولتحديد درجات مقياس ضرب القيم في العدد 4 لان كل أسلوب عدد فقراته 4 وهكذا أصبح طول الخلية كما في الجدول التالي :

جدول رقم (10)

المستوى	**منخفضة**	**متوسطة**	**مرتفعة**
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.67	من 1.68 إلى 2.34	من 2.35 إلى 3

المحور الأول: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	تلبي الخدمات المقدمة من المصارف الإسلامية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	2.60	0.704	مرتفعة	4
2	تمويل المشروعات الاقتصادية له دور في توفير وخلق فرص عمل جديدة.	2.74	0.568	مرتفعة	1
3	توافر الموارد البشرية التي تعمل بشكل مرن بعيداً عن المحسوبية تساعد المشاريع الصغيرة	2.48	.693	مرتفعة	6
4	تركز المصارف الإسلامية على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق	2.37	.644	مرتفعة	8
5	يرتكز نجاح التنمية الاقتصادية على قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	2.45	.654	مرتفعة	7
6	المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في تطوير الإنتاج المحلي.	2.68	.522	مرتفعة	2
7	للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة مصادر الدخل	2.58	.546	مرتفعة	5
8	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل مما يساهم في انخفاض معدل البطالة وزيادة معدل	2.63	.560	مرتفعة	3
الاجمالي		**2.56**	**0.490**	**مرتفعة**	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفعة

حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور (2.56) وهي في خانة المرتفعة في جدول المتوسط المرجح، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (2) "تمويل المشروعات الاقتصادية له دور في توفير وخلق فرص عمل جديدة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.74).
2. جاءت العبارة رقم (6) " المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في تطوير الإنتاج المحلي" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.68).
3. جاءت العبارة رقم (8) " تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل مما يساهم في انخفاض معدل البطالة وزيادة معدل النمو" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.63).
4. جاءت العبارة رقم (1) " تلبي الخدمات المقدمة من المصارف الإسلامية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.60).
5. جاءت العبارة رقم (7) " للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة مصادر الدخل القومي" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.58).
6. جاءت العبارة رقم (3) " توافر الموارد البشرية التي تعمل بشكل مرن بعيداً عن المحسوبية تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالحصول على تمويل بيسر"

بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.48).

7. جاءت العبارة رقم (5) " يرتكز نجاح التنمية الاقتصادية على قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.45).
8. جاءت العبارة رقم (4) " تركز المصارف الإسلامية على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المكانية " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.37).

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العب	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
.1	فشل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السابق في إدارة مشروعاتهم يجعل المصارف الإسلامية تتردد في تقديم التمويل للمشروعات.	2.59	.610	مرتفعة	2
.2	تحديد المصارف الإسلامية حد أقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم.	2.52	.551	مرتفعة	5

.3	عدم كفاءة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إدارة المشاريع وتسويق منتجاتها يحرمها من تمويل المصارف الإسلامية.	2.55	.614	مرتفعة	3
.4	عدم تقديم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمانات للقروض يحرمها من تمويل المصارف الإسلامية.	2.54	.615	مرتفعة	4
.5	تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القدرات التقنية الحديثة.	2.68	.708	مرتفعة	1
.6	عدم إلزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يحرم هذه المشروعات من الحصول على التمويل اللازم.	2.45	.634	مرتفعة	7
.7	عدم اشتراك المصارف الإسلامية في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.	2.50	.675	مرتفعة	6
.8	حجم القروض المطلوبة عادة ما تكون القيمة كبيرة وهذا يخرجها من دائرة.	2.36	.698	مرتفعة	8
الاجمالي		2.52	.535	مرتفع جداً	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح ان درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفعة حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور (2.52) وهي في خانة المرتفعة في جدول المتوسط المرجح، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (5) "تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القدرات التقنية الحديثة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط

(2.68).

2. جاءت العبارة رقم (1) " فشل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السابق في إدارة مشروعاتهم يجعل المصارف الإسلامية تتردد في تقديم التمويل للمشروعات" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.59).
3. جاءت العبارة رقم (3) " عدم كفاءة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إدارة المشاريع وتسويق منتجاتها يحرمها من تمويل المصارف الإسلامية" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.55).
4. جاءت العبارة رقم (4) " عدم تقديم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمانات للقروض يحرمها من تمويل المصارف الإسلامية" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.54).
5. جاءت العبارة رقم (2) " تحديد المصارف الإسلامية حد أقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.52).
6. جاءت العبارة رقم (7) " عدم اشتراك المصارف الإسلامية في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل" بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.50).
7. جاءت العبارة رقم (6) " عدم إلزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يحرم هذه المشروعات من الحصول

على التمويل اللازم." بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.45).

8. جاءت العبارة رقم (8) " حجم القروض المطلوبة عادة ما تكون القيمة كبيرة وهذا يخرجها من دائرة" بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (2.36).

التحقق من فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور للمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية البديلة: يوجد دور للمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

للتحقق من الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم اختبار t ((One Sample T-test ومستوى الدلالة للتأكيد ان كان المستوى عالي ودو دلالة احصائية، وجاء النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (13) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار ت ومستوى الدلالة

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
80	2.56	0.490	79	10.288	0.000

يتضح من الجدول السابق إن المتوسط الحسابي يساوي (2.56) وقيمة اختبار ت المحسوبة تساوي (10.288) عند درجة حرية وهي أكبر من قيمة ت الجدولية (1.999) ومستوى دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، ومن خلال

ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

يوجد دور للمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1- يوجد دور للمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تمويل المشروعات الاقتصادية له دور في توفير وخلق فرص عمل جديدة وتطوير الإنتاج المحلي، وكما تساعد في تطوير الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل مما يساهم في انخفاض معدل البطالة وزيادة معدل النمو.

3- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة مصادر الدخل القومي.

4- فشل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السابق في إدارة مشروعاتهم يجعل المصارف الإسلامية تتردد في تقديم التمويل للمشروعات.

5- تحديد المصارف الإسلامية حد أقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل.

6- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحتاج إلى تدليل الصعوبات التي تواجهها لكي تقوم بدورها التنموي.

7- تستطيع المصارف الإسلامية توفير التمويل المناسب للمشروعات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويدعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعدد أنواع عقود التمويل الشرعية المناسبة لكل نوع من الأنشطة الاقتصادية.

8- تم عرض بعض التجارب الهامة في دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، بهدف الاطلاع عليها، واستشراف إمكانية الاستفادة منها في تطوير هذه المشروعات.

ثانيا: التوصيات

وفي ضوء النتائج السابقة المشار إليها، يقدم الباحث العديد من التوصيات أو يقترح مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من جانب صانعي السياسة الاقتصادية في ليبيا:

1- ضرورة ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة تلائم طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- ضرورة ايجاد معايير اقتصادية وعالمية يتم اعتمادها عند منح التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لأجل للنهوض بدورها الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

3- استمرار الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يهدف الى امتصاص البطالة ومكافحة الفقر، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

4- ضرورة سن تشريعات ومبادئ وقواعد تنظيمية تأخذ بعين الاعتبار خصائص المصارف الإسلامية، كما يجب توحيد أدوات طرق وعمل المصارف الإسلامية وأساليب إدارتها.

5- الحفاظ على القيم والمثل العليا التي تعمل بها المصارف الإسلامية في إطار الدين الإسلامي الحنيف والسنة النبوية الشريفة. وايضاً تطوير وتنمية الأدوات المالية في تعزيز الرؤية المستقبلية لعمل المصارف الإسلامية.

6- استمرار الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهادفة إلى امتصاص البطالة ومكافحة الفقر.

قائمة المراجع

1. حكيم، منير سليمان (2003) دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرة، دراسة دور العقود الإسلامية في التمويل، الملتقى السادس للأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

2. شقاف، خالد عبدالله، المغربي، عبد السلام على جمعة، (2015) أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العلمي الأول حول (المشروعات الصغرى والمتوسطة كوسيلة لتطوير التنمية الاقتصادية في ليبيا)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة بني وليد، عدد خاص.

3. غميقة، مفتاح رمضان، (2012) المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية.

4. حسين، رحيم، رشدي، سلطاني محمد، (2006) نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة السلم، والاستصناع، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نوفمبر.

5. غريب الجمال (1978) المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشرق، جدة، ط1.

6. السرج، حسين عبد المطلب (2012) دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، المغرب،21 – 22 مايو.

7. عبد العزيز، محمد يونس موسى، أبوشعالة، كريمة الهادي (2021) أثر تمويل المصارف الإسلامية في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا (دراسة اقتصادية على فروع الصيرفة الإسلامية بالإدارة العليا بالمصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة الرئيسيين، مدينتي، البيضاء بنغازي)، المجلة الليبية العالمية، العدد 51 أبريل، كلية التربية – المرج، جامعة بنغازي، ليبيا.

8. كريم، سام احمد (2015) واقعية تبني ادوات التمويل الإسلامي بالمصاريف المتخصصة الليبية، دراسة فاحصة لبعض التجارب العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، مجلة المعرفة، كلية التجارة، ترهونة، العدد الأول.

9. الصوصى، سمير زهير (2010) بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد، فلسطين.

10. بوحيضر، رقية (2011) استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

11. مرتجي، سيد ناجي (2004) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الاشكاليات وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

12. أنبية، عصام ضو فرج (2015) إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعوقات والحلول مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بني وليد، المجلد 3.

13. البرغثي، ونيس محمد أحمد (2014) معوقات تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

14. هارون، عمران شعبان، معتوق، خالد عمر (2021) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا (التحديات والطموحات) البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ملتقى ليبيا الدولي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، طرابلس، ليبيا.

15. الشويرف، محمد عمر، البيباص، نجاح الطاهر (2017)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشغيل العمالة في ليبيا، واقع المؤتمر العلمي الأول "المشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل" جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

16. دغرير، على، صاري، فتحي (2006) واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نوفمبر.

17. الهادي، العربي مصطفى، مسعود، سالمة عمر (2022) دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 5، العدد 1، يناير، ليبيا.

18. فرص عمل وزيادة الإنتاج (2005)، مجلة القوى العاملة، السنة الأولى، العدد 1، مارس، طرابلس، ليبيا. – وزارة الصناعة، 2013.

19. –Ar-Rifaa'i, Faadiy Muhammad. Al-Masarif Al-Islamiyya. 2004. Daar Manshuraat Al-Halabiy Al-Huquqiyya.

20. −Al-Baqa'iy, Anas. 2014.Tajrubatu Al-Masarif Al-Islamiyya Fi Suria-Al-Waaqi' Wa Al-Mu'tayaat (2017-2011). Majallatu Jami'at

21. Dimashq Lil Ulum Al- Iqtisadiyya Wa Al-Qanuniyya, Al-'Adad Al-Awwal.

22. −Ariyqaat, Harabiy Muhammad. 2012. 'Aql, Sa'id Jum'a. Idaarat Al-Masarif Al- Islamiyya-Madkhal Hadits. Daar Waail.

23. −Robert Schweitzer, Samuel H. Szewizyk And Raj Varma, The Effect of Debt Downgrades on Stock Prices of Other Bank, Financial Review V36, No.4, Nov, 2001, p.p139-150